



ورقة "حقائق وأرقام"

حول

"موازنات القطاع الاجتماعي في فلسطين والإنفاق الفعلي للسنوات 2016 و2017 و2018"

إعداد

مؤيد عفانة

أيار 2018

ضمن مشروع "التمويل من أجل التنمية"، الذي تنفذه المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، بالشراكة مع ائتلاف أمان، ومعهد أريج، ويدعم من مؤسسة أوكسفام.

مقدمة:

يعتبر القطاع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة من أهم القطاعات، وبخاصة أنه يرتبط بشكل مباشر بحقوق المواطنين وحياتهم، وبخاصة الفئات الأكثر تهميشاً والأقل حظاً في المجتمع (المرأة، الفقراء، ذوو الإعاقة، الأطفال، المسنون...).

والقطاع الاجتماعي أضحى من الأولويات العالمية، حيث استحوذ على حصة الأسد من أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث نصت أهدافها الخمسة الأولى على القضايا الاجتماعية بشكل مباشر، كما كانت القضايا الاجتماعية حاضرة في باقي الأهداف والغايات¹.

كما أن أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، تضمنت جملة أولويات وطنية مرتبطة بالقضايا الاجتماعية؛ مثل: العدالة الاجتماعية، تعليم جيد وشامل للجميع، رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع².

وتهدف ورقة "الحقائق والأرقام" هذه، إلى بيان مقدار الموازنات المخصصة للقطاع الاجتماعي في فلسطين للسنوات الثلاث 2016-2017-2018، وتتبع مدى الاختلاف في تلك الموازنات التي تعكس توجه الحكومة نحو القطاع الاجتماعي، وكذلك مقارنتها مع الإنفاق الفعلي للعامين 2016 و2017، ومع الربع الأول للعام 2018 الذي ما زال جارياً.

مبنى قطاعات الموازنة العامة:

تبعاً لكتاب الموازنة العامة السنوي الصادر عن وزارة المالية والتخطيط³ فإن مبنى قطاعات الموازنة العامة يتكون من أربعة قطاعات رئيسية، وهي:

- قطاع الحكم.
- قطاع البنية التحتية.
- القطاع الاقتصادي.
- القطاع الاجتماعي.

ويظهر الجدول رقم (1) المرفق، توزيع مراكز المسؤولية المختلفة على القطاعات الأربعة:

¹ أهداف التنمية المستدامة 2030: www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

² أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، ص 34.

³ كتاب الموازنة العامة 2016، ص 22. كتاب الموازنة العامة 2017، ص 23. كتاب الموازنة العامة 2018، ص 28.

جدول رقم (1)

مراكز المسؤولية	القطاع
مكتب الرئيس، مؤسسات منظمة التحرير، لجنة الانتخابات، المجلس التشريعي، مجلس الوزراء، مكتب نائب رئيس الوزراء، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ديوان الرقابة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، ديوان الموظفين العام، وزارة المالية والتخطيط، وزارة شؤون القدس، المؤسسات غير الحكومية، المتقاعدون، النفقات العامة، خدمة الدين العام، الاحتياطات المالية، الهيئة العامة للمعابر والحدود، شؤون المفاوضات، السفارات، وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، الشؤون الخارجية، ديوان قاضي القضاة، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، المحكمة الدستورية العليا.	الحكم
سلطة المياه، سلطة الطاقة، النقل والمواصلات، الاتصالات، الأشغال العامة، الحكم المحلي، سلطة البيئة.	البنية التحتية
جهاز الإحصاء، السياحة والآثار، سلطة الأراضي، الاقتصاد الوطني، الهيئة العامة للمدن الصناعية، المواصفات والمقاييس، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وزارة الزراعة، هيئة تسوية الأراضي والمياه.	الاقتصادي
التربية والتعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية والتجمع الوطني لأسر الشهداء، العمل، المرأة، الأوقاف، الثقافة، الإفتاء، هيئة الإذاعة والتلفزيون، وكالة وفا، الإعلام، المجلس الأعلى للشباب والرياضة. ⁴	الاجتماعي

الموازنات المخصصة للقطاع الاجتماعي:

تظهر بيانات الموازنة العامة للأعوام 2016 و 2017 و 2018، ما يلي (بالألف شيكل):

جدول رقم (2)

القطاع	موازنة 2016 ⁵	النسبة	موازنة 2017 ⁶	النسبة	موازنة 2018 ⁷	النسبة
الاجتماعي	6,356,917	%43.1	6,875,153	%42.2	7,816,769	%47.2
الحكم	7,589,525	%51.4	8,460,653	%51.9	7,771,855	%46.9
البنية التحتية	539,500	%3.7	600,948	%3.7	583,484	%3.5
الاقتصادي	276,180	%1.9	353,850	%2.2	386,953	%2.3
المجموع	14,762,122	%100.0	16,290,604	%100.0	16,559,061	%100.0

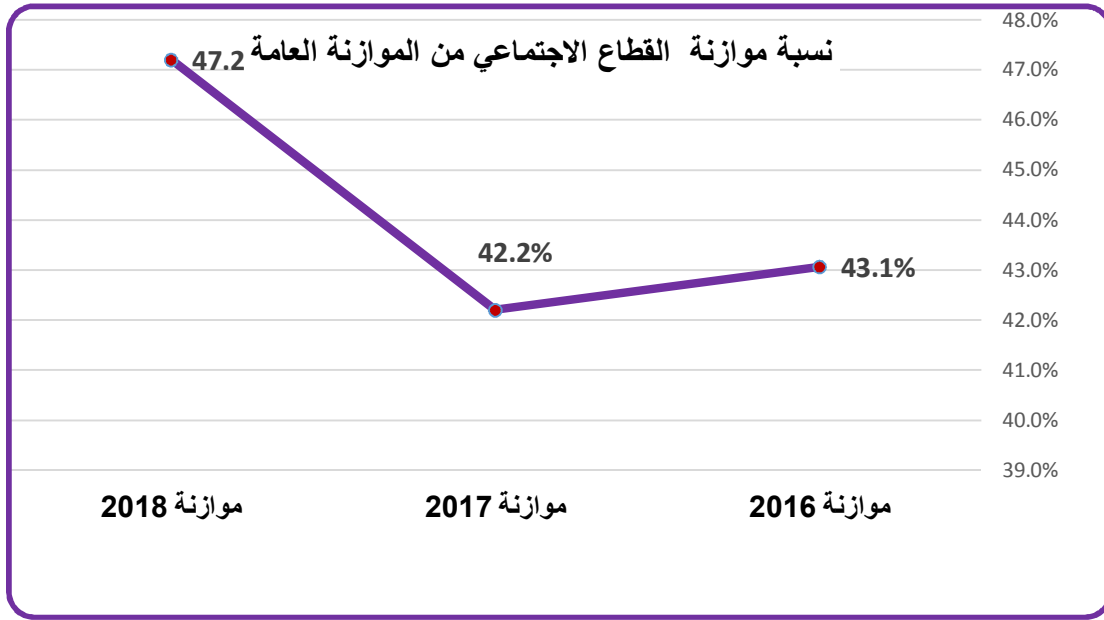
شكل رقم (1)

⁴ في الموازنة العامة 2018، تتم إضافة كل من هيئة شؤون الأسرى والمحررين ودار الحياة الجديدة للصحافة للقطاع الاجتماعي.

⁵ كتاب الموازنة العامة 2016، ص 22.

⁶ كتاب الموازنة العامة 2017، ص 23.

⁷ كتاب الموازنة العامة 2018، ص 28.



يظهر من خلال الجدول رقم (2)، والشكل رقم (1)، أن الموازنات المخصصة للقطاع الاجتماعي ارتفعت في العام 2018 عن الأعوام السابقة، وبنسبة دالة إحصائياً، حيث ارتفعت من (42.2%) في الموازنة العامة 2017، إلى (47.2%) في الموازنة العامة 2018؛ أي بنسبة 12% عما كانت عليه في العام 2017.

ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

1. تضمين مركزٍ مسؤوليَّة جديدين للقطاع الاجتماعي في موازنة العام 2018، وهما هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ودار الحياة الجديدة للصحافة.
2. زيادة الاهتمام من قبل الحكومة بالقطاع الاجتماعي، إنفاذاً لأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، والخطط الاستراتيجية القطاعية للقطاعات ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي.

ومن أجل الاطلاع بشكل دقيق على مبنى القطاع الاجتماعي، ومراكز المسؤولية التي تمت زيادة موازنتها، مرفق مكونات القطاع الاجتماعي في الموازنة العامة للأعوام 2016 و2017 و2018، مع نسبة كل مركز مسؤوليَّة من الموازنة العامة، والتغير في تلك الموازنات خلال السنوات الثلاث.

جدول رقم (3)

مراكز المسؤولية في القطاع الاجتماعي مع الموازنات المخصصة والنسبة من إجمالي النفقات
(بالآلاف شيكل)⁸

النسبة	موازنة 2018 ¹¹	النسبة	موازنة 2017 ¹⁰	النسبة	موازنة 2016 ⁹	مركز المسؤولية
%20.24	3,350,781	%19.14	3,117,930	%18.34	2,706,847	التربية والتعليم
%10.80	1,787,683	%10.65	1,734,572	%11.51	1,699,332	الصحة
%9.29	1,538,080	%9.35	1,522,929	%10.21	1,507,597	التنمية الاجتماعية وأسر الشهداء
%3.51	581,654	%0.00	خارج القطاع	%0.00	خارج القطاع	هيئة شؤون الأسرى والمحررين
%0.89	147,494	%0.87	141,202	%0.94	139,351	الأوقاف
%0.89	146,770	%0.86	140,570	%0.93	136,765	هيئة الإذاعة والتلفزيون
%0.58	95,309	%0.46	74,770	%0.41	60,253	الشباب والرياضة
%0.51	85,030	%0.48	78,296	%0.30	44,833	العمل
%0.15	24,867	%0.12	20,284	%0.13	19,382	وزارة الثقافة
%0.14	23,790	%0.14	22,225	%0.14	20,784	وكالة وفا
%0.07	12,130	%0.00	خارج القطاع	%0.00	خارج القطاع	دائرة الحياة الجديدة للصحافة
%0.06	9,192	%0.06	9,090	%0.06	9,142	وزارة الإعلام
%0.04	7,211	%0.04	6,963	%0.04	6,311	دار الإفتاء
%0.04	6,776	%0.04	6,321	%0.04	6,319	شؤون المرأة
%100.0	16,559,061	%100.0	16,290,604	%100.0	14,762,122	إجمالي النفقات للقطاعات كافة

ارتفاع في الموازنة	ثبات في الموازنة	تراجع في الموازنة

⁸ الموازنات المدرجة لا تشمل النفقات التطويرية بتمويل خارجي.

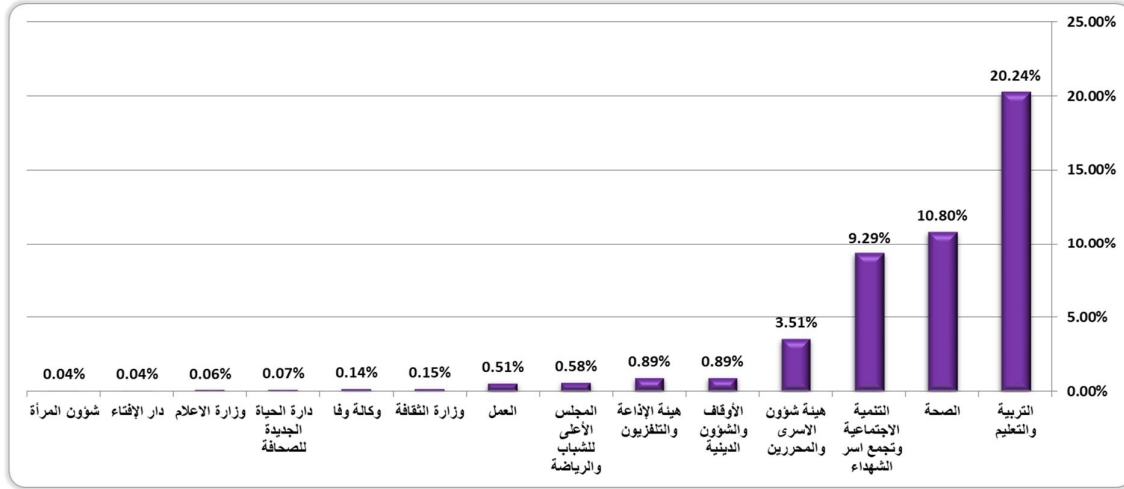
⁹ كتاب الموازنة العامة 2016، ص 22

¹⁰ كتاب الموازنة العامة 2017، ص 23.

¹¹ كتاب الموازنة العامة 2018، ص 28.

شكل رقم (2)

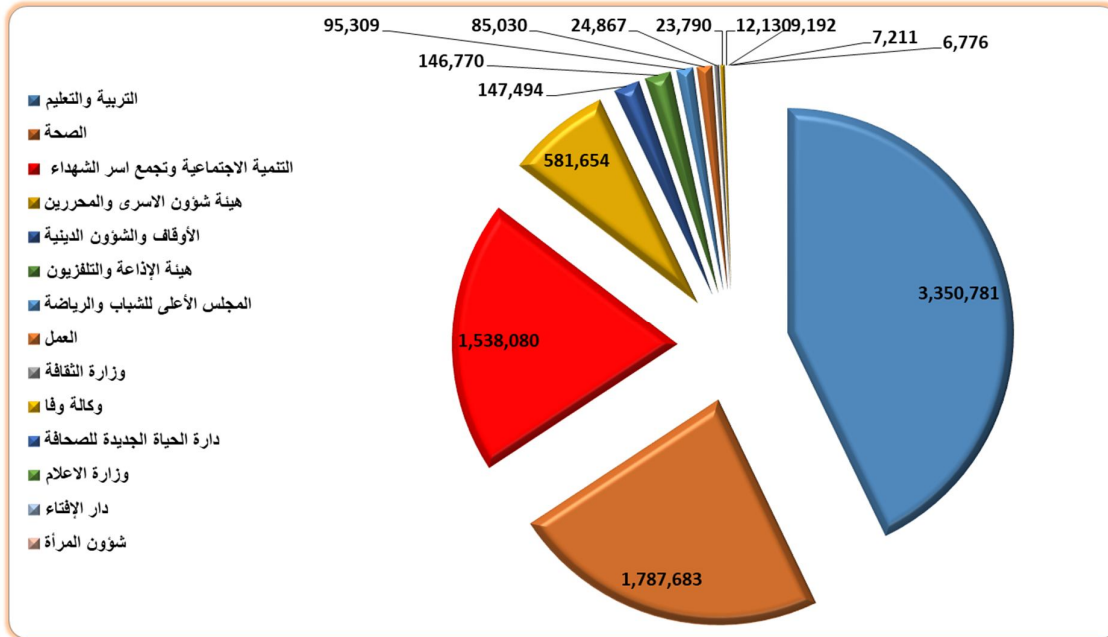
نسبة الموازنة المخصصة لمراكز مسؤولية القطاع الاجتماعي في موازنة العام 2018



شكل رقم (3)

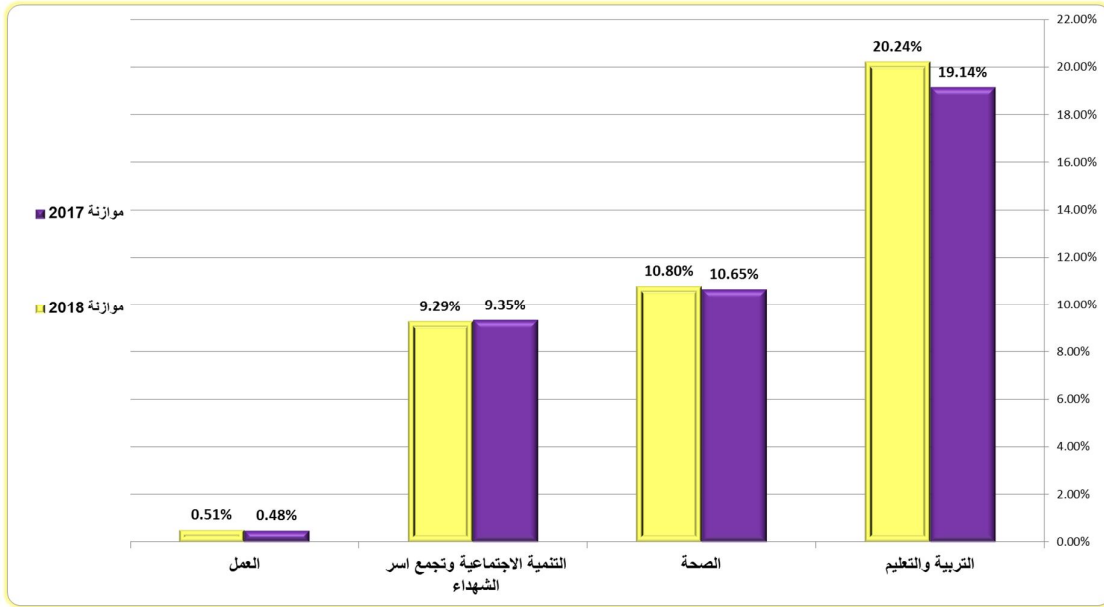
الموازنات المخصصة لمراكز مسؤولية القطاع الاجتماعي في موازنة العام 2018 (بالألف)

(شيكل)



شكل رقم (4)

نسب مقارنة للموازنات المخصصة لبعض مراكز مسؤولية القطاع الاجتماعي في الموازنة العامة 2018-2017



الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي:

من خلال مراجعة تقارير الإنفاق الفعلي للعامين 2016 و 2017، والتقرير الربعي الأول للإنفاق الفعلي للعام 2018، يظهر ما يلي:

- بلغ الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي في العام 2016¹² (6,176,944,000) شيكل، في حين بلغ إجمالي النفقات (14,383,859,000) شيكل؛ أي أن نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي بلغت 43% من إجمالي النفقات.
- بلغ الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي في العام 2017¹³ (6,381,146,000) شيكل، في حين بلغ إجمالي النفقات (15,186,611,000) شيكل؛ أي أن نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي بلغت 42% من إجمالي النفقات.
- بلغ الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي في الربع الأول من العام 2018¹⁴ (1,710,649,000) شيكل، في حين بلغ إجمالي النفقات للفترة ذاتها (3,644,376,000) شيكل؛ أي أن نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي بلغت في الربع الأول 47% من إجمالي النفقات.

¹² تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2016، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2017/3/23.

¹³ تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2017، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2018/1/24.

¹⁴ تقرير الإنفاق الفعلي الربعي التراكمي لشهر آذار 2018، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2018/4/24.

نتيجة:

من خلال مقارنة نسبة الموازنة المقدرة للقطاع الاجتماعي للأعوام 2016 و 2017 و 2018، مع الإنفاق الفعلي المتحقق للعامين 2016 و 2017، والرابع الأول من العام 2018، فإن الإنفاق الفعلي كان متناغماً مع الموازنات المقدرة وبالنسبة ذاتها، إلا أن مقدار المبالغ المنفقة فعلياً أقل من المقدرة بقيم بسيطة، ولم تختلف النسبة كون إجمالي النفقات المتحقق كان أيضاً أقل من الموازنة المقدرة.

موازنة القطاع الاجتماعي في فلسطين والمؤشرات العالمية:

تبعاً لاختلاف مكونات القطاع الاجتماعي من دولة إلى أخرى، وتبعاً لخصوصية كل دولة، ومن ضمنها فلسطين، فإن مقارنة موازنة القطاع الاجتماعي ككل ليست دقيقة، لذا سيتم اعتماد مؤشرات جزئية للمقارنة، مثل الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، وتبعاً لبيانات الموازنة العامة، والبيانات المتوفرة من خلال البنك الدولي حول مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في العالم،¹⁵ فإن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في فلسطين تعتبر مرتفعة (تفوق 20% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة)، كما أن نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة في فلسطين من النسب الجيدة (حوالي 11% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة). إلا أن هذه النسب ما زالت لا تلبي الاحتياج الحقيقي، حيث توجد فجوات تمويلية ما بين الموازنات المخصصة وبين المغلفات المالية "المبالغ المرصودة لتنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة" الواردة في الخطط الاستراتيجية القطاعية لمراكز المسؤولية ذات الصلة بالقطاع الاجتماعي، مثل التربية والتعليم،¹⁶ والصحة،¹⁷ والتنمية الاجتماعية.¹⁸

كما أن هذه النسب، وحدها، تبقى صماء، وبحاجة إلى دراسة دلالة الأرقام والنسب، من خلال تحليل كافي "توعي" إضافة إلى التحليل الكمي، لقياس مدى تحقيق الموازنات المخصصة للأهداف الاستراتيجية القطاعية، وللأولويات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة.

¹⁵ موقع البنك الدولي - البيانات: <https://data.albankaldawli.org/>

¹⁶ 2022- الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017، وزارة التربية والتعليم العالي، ص 152.

¹⁷ الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022، وزارة الصحة الفلسطينية، ص 50.

¹⁸ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، وزارة التنمية الاجتماعية ص 69.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق، يظهر أن الموازنة المخصصة للقطاع الاجتماعي قد ارتفعت في الموازنة العامة 2018، مقارنة بالسنوات السابقة، وبنسبة دالة إحصائياً، وهذا يعكس توجهات إيجابية من جانب الحكومة نحو القطاع الاجتماعي، ولفأذاً للأولويات الوطنية الواردة في أجندة السياسات الوطنية، كذلك فإن الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي كان متناعماً مع الموازنات المقدرة للعامين 2016 و 2017، وخلال الربع الأول من العام 2018.

وعلى الرغم من كون موازنات مراكز المسؤولية ذات الصلة بالقطاع الاجتماعي مرتفعة مقارنة بالمؤشرات العالمية، فإنها ما زالت دون الاحتياج الحقيقي تبعاً للمغلفات المالية الواردة في الخطط الاستراتيجية للقطاع الاجتماعي في فلسطين، كما توجد ضرورة لتحليل كفي "توعي" متخصص لتحليل دلالات الأرقام والنسب الواردة في التحليل الكمي.